الجمعية العامة

A/HRC/AC/2008/1/L.17
13 August 2008ARABIC

مجلس حقوق الإنسان
اللجنة الاستشارية
الدورة الأولى
البند ٤ (ب) من جدول الأعمال

تنفيذ الفرعين "ثالثاً" و"رابعاً" من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان ١/٥
المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧

حالة الدراسات التي كُلفت بإجرائها اللجنة
الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان

السيد خوسيه أنطونيو بينغوا كايبلو، والسيد أنصار أحمد بورنيه، والسيد
شيكوي شن، والسيدة شينسونغ شونغ، والسيد إيمانويل ديكو، والسيد هيكتور
فيلبي فيكس فيرو، والسيد فولفغانغ ستيفن هايتز، والسيد لطيف حوسينوف،
والسيد فلاديمير كارتاشكين، والسيدة بيوريفيكاسيون فاليرا كيسومينغ،
والسيد شيغيكي ساكاموتو، والسيدة منى ذو الفقار: مشروع اقتراح

١/... - دراسات اللجنة الفرعية

١- قال رئيس مجلس حقوق الإنسان، لدى افتتاح الدورة الأولى للجنة الاستشارية التابعة للمجلس، إن اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان قد خلّفت وراءها مجموعة كبيرة من الدراسات التي يتفاوت وضعها. فهناك بعض الدراسات التي يعتبر خبراء اللجنة الفرعية أنها قد أُجريت، في حين أن هناك دراسات أخرى كان يُعتبر أن "العمل جارٍ" على إنجازها في الوقت الذي انتهى فيه وجود هذه الهيئة في عام ٢٠٠٦. وأضاف قائلاً إن جميع هذه الدراسات قد أُدرجت في التقرير النهائي الذي قدمته اللجنة الفرعية إلى المجلس في عام ٢٠٠٦. ولم يتناول المجلس هذه المسألة في سياق اعتماد القرار ١/٥ وبالتالي فإن حالة تلك الدراسات أو الأوراق التي أُدرجت في التقرير ولكن المجلس لم يبتّ فيها تظل غير واضحة. وخلص الرئيس إلى أن مقترحات اللجنة الاستشارية يمكن أن تكون ذات قيمة كبيرة في تحديد الكيفية التي ينبغي بها للمجلس أن يعالج التركة التي خلّفتها الهيئة السابقة له، أي اللجنة الفرعية.

٢- وفي المناسبة نفسها، قال المفوض السامي لحقوق الإنسان بالإجابة لأعضاء اللجنة الاستشارية إن الأمر متروك لهم الآن، بصفتهم أعضاء في هذه الهيئة الجديدة المعنية بحقوق الإنسان، لكي يقدموا إلى المجلس مقترحات يحددون فيها الدراسات والتفويضات الأخرى المتعلقة للجنة الفرعية التي ينبغي اعتبارها منتهية أو مُنجزَة في إطار عمل اللجنة المقبل.

٣- وعلى ضوء التصريحات الواردة أعلاه، تقترح اللجنة الاستشارية على مجلس حقوق الإنسان قائمة قصيرة بالدراسات التي اختيرت بالاستناد إلى معايير الأهمية المواضيعية؛ والولاية التي أسندتها لجنة حقوق الإنسان السابقة؛ والعمل السابق الذي اضطلعت به اللجنة الفرعية حول هذا الموضوع. والقائمة القصيرة هي كما يلي:

(أ) التمييز في نظام العدالة الجنائية؛

(ب) الفساد وتأثيره على التمتع الكامل بحقوق الإنسان؛

(ج) التمييز القائم على أساس العمل والنسب؛

(د) دور الدول في ضمان حقوق الإنسان مع الإشارة إلى أنشطة الشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال.

٤- ولدى اللجنة الاستشارية أعضاء من ذوي الخبرة فيما يخص مضمون كل دراسة من الدراسات المقترحة، وهؤلاء سوف يكفلون المتابعة لتلك الولايات.